الاتجاهات القانونية و الاقتصادية نحو التنمية المستدامة لعام 2030
الاسرة: المراة، الطفل ، الحدث

أ.د فوزية غالب عمر
جامعة الكتاب

أ.د سهام كامل محمد
كلية التراث الجامعة

ملخص

لا شك ان قضية التنمية من أهم قضايا تمكين الانسان في سعيه نحو تحقيق اهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والغاية ان يحققها على نحو صحيح . ويعد الفقر احدى اهم التحديات التي تواجهها مجتمعات الدول كافة وبخاصة الدول النامية , ومنها بعض الدول التي تمتلك امكانات اقتصادية ممكنة , على سبيل المثال العراق مثلاً . اذ واجه صعوبات وتحديات اقتصادية وصحية وتعليمة تحتاج الى موارد أضافية اساسية , تركت اثارا ضارة على فئات المجتمع و على وجه الخصوص على المرأة والطفل والحدث , وظهور حالات وظواهر سلبية كا التسول والاتجار بالبشر وتعاطي المخدرات والمتاجرة بهما , فضلا عن حالات انتحار الشباب ,وجميعها حالات وظواهر تعد غريبة عن مجتمعنا المنضبط اجتماعياً .

مما لا شك فيه ان الاعداد لمهارات قوى العمل المستقبيلة يتم في واقع الامر الأن من المراحل الاولى. فكيف؟ في مجتمع فيه تسرب وهدر في اعداد تلاميذ المرحلة الابتدائية, وزيادة عمالة الاطفال وبطالة الشباب. وتفشي الجهل والامية بين افراده ؟

من هنا يأتي تصورنا عن الواقع الاقتصادي :

أولاً: في رؤية عميقة الى هذه الناحية , ودراية و معرفة والاقرار بوجود تلك المشكلات من ثم وضع بدائل اقتصادية عديدة منها جذب الاستثمارات المحلية والعربية, وخاصة الخليجية في منفعة تبادلية . وبروز قطاع خاص فاعل في الدول النامية يعمل على تحسين النمو الاقتصادي , ويزيد من حجم الطبقة الوسطى , برفع مستوى الأسر الفقيرة الى مستوى تلك الطبقة .

ثانياً: دراسة تلك المشكلات بطرق تتفق مع الفرضية السائدة بأن الفرد يسعى من وراء سلوكه ,الى تحقيق غاية معينة . بأتخاذ بعض الاجراءات القانونية لتنظيم المجتمع والحفاظ على حقوق افراده وسن قوانين التمكين الاجتماعي , وقانون الحقوق المالية, فضلاً عن نشر مفهوم السلم المجتمعي.

اليوم, وبعد مضي زمناً ليس بالقصير على جهود التنمية العالمية , لابد ان نتحدث مباشرة وعلى اساس التفاعل الانساني لتقديم المساعدات والحلول لتلك المعضلة . وينبغي ان تكون نقطة البدء في اي مؤتمر أو ورشة عمل هي الفهم المشترك , والحقيقي لما تعنيه التنمية المستدامة الواقعية .

ولعل التحدي الحقيقي يكمن في ضرورة ان يكون المفهوم واضحاً وصادقاً ,وفهمه على نحو عميق والتفكير جدياً في برامج وستراتيجيات , يجرى تطبيقها من خلال انظمة وهياكل تنظيمية , لتفعيل جهود التنمية الحقيقية للقضاء على الفقر, بتغيير انماط الاستهلاك ,والانتاج غير المستدامة . وليس هناك اتجاه واحد للعمل بل هناك الكثير من الفرص والكثير من الخيارات .

الكلمات المفتاحي: التنمية المستدامة ، الفقر، التسول، البطالة، الفساد الاداري ، العدالة،البيانات المصنفة

Abstract

There is no doubt that the issue of development is one of the most important issues of human empowerment in the pursuit of achieving his economic, social and political goals, and the goal is to achieve them properly. Poverty is one of the most important challenges faced by societies of all countries, especially developing countries, including some countries that have potential economic capabilities, for example Iraq. As he faced economic, health and

education difficulties and challenges that needed additional basic resources, they left harmful effects on groups of society, in particular on women, children and juveniles, and the emergence of negative cases and phenomena such as begging, human trafficking, drug abuse and trafficking in them, as well as cases of youth suicide, all of which are cases
From here comes our perception of the economic reality:
First: In a deep vision of this aspect, with knowledge, knowledge and acknowledgment of the existence of these problems, and then putting in place many economic alternatives, including attracting local and Arab investments, especially the Gulf countries, for mutual benefit. The emergence of an active private sector in developing countries that works to improve economic growth and increases the size of the middle class by raising the level of poor families to that of that class.
Second: To study these problems in ways that are consistent with the prevailing assumption that the individual seeks, behind his behavior, to achieve a specific goal. By taking some legal measures to organize society and preserve the rights of its members and enact laws of social empowerment, the financial rights law, as well as spreading the concept of community peace.

١- مقدمـــة

يعد الفقر من اعظم التحديات التي تواجهها مجتمعات الدول , وعلى وجه الخصوص الدول النامية , بما فيها بعض الدول النفطية ومنها العراق .

كما يعد الفقر احدى المشكلات الرئيسية التي تؤثر على الالاف من الرجال والنساء في مناطق مختلفة من العالم .

وهناك ارتباط او معادلة بين العوز والفقر والمرأة في القطاع العائلي , خاصة (ربات البيوت) وهي علاقة رئيسية ذات تأثير سلبي الامر الذي يزيد من مركزية التأثير للفقر, اذ انعكست تداعيات الفقر على تلك الفئة بدرجة كبيرة والى مستويات بعيدة الى حد مستوى " التسول " . وهي ظاهرة انتشرت حديثاً بشكل كبير في مجتمعنا وغدت مألوفة ومقبولة بسبب الظروف السياسية اولاً والاقتصادية والاجتماعية والحروب والازمات الدولية وسوء الادارة ثانياً .

وقد باتت تلك الظاهرة في تطور سلبي من مستوى المشكلة الى الظاهرة بل تكاد ترتقي الى مستوى المعضلة .

من هنا تقتضي الضرورة مواصلة التنمية المستدامة في جميع مفاصل الاقتصاد القومي الاقتصادية والاجتماعية , وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل و العادل , وتقليل التفاوت الاجتماعي وتهيئة المزيد من الفرص الاستثمارية في المشروعات الصغيرة , لتمكين وتعزيز رعاية المرأة والطفل والحدث , وتمكينهم بسن القوانيين او اعتماد بعض الإجراءات لمنع السقوط في هاوية " التسول " والم الفقر . وليس هذا كل شئ فلا تزال هناك تكاليف اجتماعية اخرى للفقر .

٢- <u>منهجية البحث</u> :

- مشكلة البحث : أصبحت مشكلة الفقر حاضرة في مواجهة اغلب الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية والاقل فقراً . مما يسبب تأثيرا ضاراً على مستوى التعليم والصحة العامة من الهدر والتسرب من المدارس وتفشي الجهل والامراض , مما ينتج المزيد من المعوقات للتنمية المستدامة العالمية . والظاهرة منتشرة في الارياف والمدن على حد سواء . مما يسبب ضعف النمو الاقتصادي وخفض الانتاجية , وهي عامل محدد للرخاء وتدني الدخل , فضلا عن التكاليف الاجتماعية , واهمها قيمة الوقت والجهد اللذين يبذلهما المتسول في الطرقات والذي كان من الممكن ان يستثمرهما في نشاط انتاجي اخر او اداء عمل منتج .
- هدف البحث : توضيح العلاقة السلبية بين الفقر والبطالة وعمالة الاطفال وتداعياتهما على القطاع العائلي , وعلى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية , ومن ثم الابتعاد عن محددات التنمية المستدامة الفاعلة باستخدام المنهج التحليلي و اسلوب البيانات المصنفة في الدراسة .
- فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مؤداها , ان التقلبات السياسية والازمات الاقتصادية و الظروف الاستثنائية والنزوح , وغيرها من العوامل التي ادت الى تدهور, اوضاع التنمية الاقتصادية و الانسانية في العراق وظهور كثير من السلوكيات الإنسانية غير العقلانية منها ظاهرة " التسول " وكيف التعامل مع تلك الظواهر ؟

- هناك , على الاقل وسيلتان للتقليل من خطر تلك الظاهرة , الوسيلة الاولى , الاجراءات الاقتصادية وستواجه ببدائل اقتصادية عديدة . والاخرى , الاجراءات القانونية وذلك من خلال سن قوانين تمكين المرأة والطفل والحدث , وبالتأكيد ان تكلفه التمكين الاجتماعية على الارجح اقل بكثير من قيمة ما يحصل عليه المتسول مثلاً .

٣- الجانب الاقتصادي :

بداية , كيف يمكن تكوين الثروة , وكيف تتوزع بين الناس وبشكل عادل ؟

"فمنذ عصر آدم سمث كون العالم الثروة على نمط سريع , أما توزيعها , فكلما تقدم بنا الوقت اصبح هناك تفاوت كبير , فهذا التباين في الدخل والثروة بين اغنياء العالم و فقرائه , اصبح من الامور اللافتة للنظر" [1]

احدى التغيرات المهمة لتلك المسالة هو التباين بين التطور والتأخر من هذا المنطلق فأن الدول التي تتطور يعم الرخاء والنجاح على كل فرد , في حين بعض الدول تستغرق وقتاً اطول من البعض الاخر او البقاء متاخرة الامر الذي ينعكس على مستوى الدخل للفرد , وعلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية, وذلك ممكناً خاصة في الدول النامية و بعض الدول النفطية ومنها العراق , لوجود اسباب جدية من امتلاك بنية اقتصادية للنمو الاقتصادي المطرد .

" في حين الدول المتطورة يمكنها تنظيم الامور بطريقة فعالة , و بإمكان شركاتها وشركائها من تكوين اسواق جديدة من المستهلكين الصفوة . ولاشك ان الوضع الاقتصادي المتدني ينعكس على حالة الصحة العامة للأفراد وما تحتاجه من موارد اضافية اساسية حيث انتشار الامراض وسوء التغذية وانتشار الامراض الحديثة كا الايدز , بين الدول الفقيرة, ومن هنا يقل متوسط عمر الفرد . كذلك بالنسبة لقطاع الزراعة فتكون صعبة واقل انتاجية . قدر كبيرا من الجهود , وكذلك الحال بالنسبة لقطاع التجارة الذي يعتمد على موقع الدول جغرافيا وعلى المنافذ البحرية لسهول النقل وبكلفة اقل".

والامر الاخير ضعف السياسات التنظيمية لإدارة العمل وتقسيمه والتطور الاقتصادي , في ظل وجود اسواق متطورة لاستثمار المال وكذلك دور القانون والاجراءات والقوانيين المالية الحديثة للحفاظ على حقوق الملكية وتنظيم النشاطات الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية" . [2]

وتحديد دور المؤسسات في التطور الاقتصادي وتحقيق النظام , بسن القوانين المالية تحت مبدأ الاستقرار والنمو . ومنع الفساد والرشوة ومعالجة الظواهر المجتمعية السلبية , كتعاطي المخدرات والاتجار بالبشر والتسول وضعف تأمينات الضمان الاجتماعي للمعاشات وغيرها . وعكسه تذهب ثمرات الناتجة عن النمو هباءاً , كما سيبقى الفقر كما هو هكذا دائماً .

من الممكن ان تتغير القناعات والثقافات , ومن الممكن ان نتكيف فالكثير من المجتمعات لديها سلوكيات و ظواهر ومفاهيم باتت مألوفة و من الواضح , ان معظم برامج التطور تتبع نهج "مقولاتها رائجة في الفكر المعاصر" . وان الوصول الى ادوات التطور تتمثل في سيطرة القانون وترسيخ الحقوق والواجبات وتأسيس دولة مؤسسات فعالة . تحقق مؤشرات التنمية المستدامة واثرها في التطور الاقتصادي .

هناك رغبه قوية نحو التطور الاقتصادي وامتلاك التكنلوجيا الحديثة في ظل وجود الاسواق المتطورة والقانون وكل ذلك ينبغي ان يوجه نحو احتياجات الفقراء والدول الفقيرة .

"فعلى سبيل المثال أرتفعت نسبة الفقر في العراق بشكل غير مسبوق بدايات العقد الحالي , وسط سوء الادارة و انتشار الفساد الممنهج وزيادة البطالة , فيما يشير البنك الدولي في احصائية له الى ان ٥٠٪ نسبة الاطفال الفقراء في المحافظات الجنوبية . وبحسب احصائية البنك الدولي فان نسبة الفقر في العراق وصلت ٤١,٢ % في المناطق المحررة و ٣٠ % في المناطق الجنوبية . و ٢٣ % في الوسط و ١٢,٥ % في اقليم كردستان . واوضحت الاحصائية ان ٤٨٪ من السكان في العراق اعمارهم اقل من (١٨) عاماً بينهم (٢٣٪) فقراء , اي كل طفل من اربعة اطفال يصنف فقيراً , وتشير الاحصائية الدولية الى ان ٥٪ نسبة الاطفال الفقراء في كردستان , ٥٠ % نسبة الاطفال الفقراء في المحافظات الجنوبية .

وبحسب مصادر حكومية فأن " اعداد الموظفين في القطاع العام و المتقاعدين تبلغ اكثر من خمسة ملايين شخص يستهلكون نصف ميزانية العراق المالية سنوياً كرواتب ,مما يعطل توفير الاموال اللازمة للتنمية الشاملة, واخذ الدين العام بالازدياد في العراق منذ عام ٢٠١٣. أذ ارتفع من(٧٣,١) مليار دولار, الى (١٣٢,٦) مليار دولار في العام 2018 في حين ان الاحتياطي اخذ بالتناقص من (٧٧,٨) مليار دولار عام ٢٠١٣ حتى وصل (٤٠,٨) مليار دولار في العام ٢٠١٨

٣-١المؤشرات الاحصائية : (3)

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء و الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في وزارة التخطيط , بالتعاون مع هياة الاحصاء في اقليم كردستان والبنك الدولي , مسحاً تقويمياً للفقر في العراق لعام ٢٠١٨

واوضحت الوزارة ان المسح يهدف للحصول على مؤشرات اجتماعية واقتصادية محدثة , وقد بلغ حجم العينة (٨٦٤٠) اسرة في جميع محافظات العراق بواقع (٣٦٠) اسرة في كل محافظة , عدا بغداد واقليم كردستان فقد بلغت (٢٠٠) أسرة .

وكانت اهم المؤشرات :

١. الانفاق : اظهرت النتائج ان هيكل انفاق الاسرة على السلع والخدمات الاستهلاكية قد تغير مقارنة بالسنوات 2016, 2014 . 2018 / 2017 , .

٢. السلع وخدمات متفرقة :

جاءت مجموعة المواد الغذائية بالمرتبة الاولى (٣٢٪) , وتليها مجموعة الوقود والسكن والاضاءة (٢٤٪) , ثم النقل بالمرتبة الثالثة (١٢,١٪) والملابس والاحذية بالمرتبة الرابعة (٦,٤ %) ثم الاثاث والتجهيزات المنزلية بالمرتبة الخامسة (٥,٢٪) لعام ٢٠١٧-٢٠١٨ .

بلغ متوسط انفاق الاسرة (١٢٧٦) الف دينار شهرياً بالأسعار المدفوعة و (١٥٠٣) الاف دينار شهريا بأسعار السوق . تبين من نتائج الانفاق الاجمالي للأسرة ان :

(٣١٪) من الاسر تنفق اقل من مليون دينار شهرياً .
(٤٨,٢٪) من الاسر تنفق ما بين مليون واقل من مليونيين شهرياً .
(١٤,٦ %) من الاسر تنفق مابين مليونيين واقل من ثلاثة ملايين شهرياً .
(٥,٧٪) من الاسر تنفق ثلاث ملايين دينار فأكثر شهرياً .

٣. **متوسط الاسعا ر المدفوعة :**

تم احتساب متوسط انفاق الاسرة الشهري بأسعار السوق , بعد تقييم مواد البطاقة التموينية بأسعارها في الاسواق التجارية , و تقييم الايجارات لكل انواع المساكن حسب اسعار الايجارات السائدة للمساكن المناظرة .

بلغ متوسط انفاق الفرد الشهري (٢١٢,٦) الاف دينار شهريا بالأسعار المدفوعة و (٢٥٣,٣) الاف دينار شهريا بأسعار السوق وتبين نتائج الانفاق الاجمالي للفرد ان :

- ٤٥,٧ من الافراد ينفقون اقل من ٢٠٠ الف دينار شهرياً .
- ٢٦,٨ من الافراد الذين ينفقون مابين ٢٠٠ الف الى اقل من ٣٠٠ الف دينار شهرياً .
- ١٤ من الافراد الذين ينفقون مابين ٣٠٠ الى اقل من ٤٠٠ الف دينار شهرياً .
- ١٣,٣ من الافراد الذين ينفقون ٤٠٠ الف دينار فأكثر شهرياً .

أن المسح الاخير , اظهر بشكل واضح وجود مستوى مرتفع من الفقر ينبغي على الحكومات التعامل معه و معالجته والتخفيف من اثاره .

كذلك اظهر المسح وعلى اساس عينة من الاسر ان الافراد ينفقون على مأكلهم بنسبة (٣٢٪) ثم ما نسبته ٢٤٪ من الانفاق على مجموعة الوقود والسكن والكهرباء مقابل ٦,٤٪ على الملابس , اذ ان الفرد يخصص نصف نفقاته الشهرية على المأكل ومجموعة المواد الغذائية . وان نفقات المأكل والسكن والكهرباء والوقود يلتهما جزء كبيراً من الدخل , ان لم يكن الدخل كله .

ان المستوى الاقتصادي اثر على اختيارات المستهلك , وهذا يعني مدى حاجات الافراد لإشباع حاجة اساسية وهي الغذاء , مقابل التنازل عن منافع اخرى .

يتضح من ذلك ان تأثير الدخل وارتفاع الاجور او انخفاضها تؤدي الى زيادة او قلة استهلاك السلع والتغيير في تفضيلات المستهلك , او الاحلال بين السلع , وسيحدد التوازن بين هذين التأثيرين , الدخل والاحلال مستوى العمل المطلوب .

وقد قامت اليونسيف في العراق في دراسة تحليل اتجاهات فقر الاطفال في العراق في عام ٢٠١٧ , وقد حصلنا على الجداول التالية عن الوضع الاقتصادي للأسر الفقيرة في العراق :

جدول _١_

اتجاهات الفقر في العراق لعامي ٢٠١٢-٢٠٢٠

الاطفال من الفقراء فقط	الفقراء في كافة الاعمار	
3,743,562	6,883,647	2007

2012	3,702,267	6,430,238

المصدر : يونسيف العراق , قسم السياسات الاجتماعية , ٢٠١٧

يمكن تطبيق تحليل البيانات المصنفة على بيانات الجدول اعلاه اذ يتم بموجبه تصنيف بيانات المجتمع بشكل متقاطع طبقاً لصنفين او اكثر من الاصناف , لتحديد درجة العلاقة بين تلك التصنيفات العديدة , باستخدام "yates Measure" للتوافق والترافق و الاقتران وحسب الصيغ الموضحة ادناه :

$$Y = \frac{(ad)^{\frac{1}{2}} - (cb)^{\frac{1}{2}}}{(ad)^{\frac{1}{2}} + (cb)^{\frac{1}{2}}} Q = \frac{ad-cd}{ad+cb}$$

$$V = \frac{ad - cb}{v(a+b)(a+c)(b+d)(c+d)}$$

Q = 0.3 y= 0.2 v= 0.4

عادة تأخذ القيمة المطلقة لكل من { Q , Y , V } وعندها تأخذ اكبر قيمة من بين القيم اذا تعد هي الافضل .
واضح أن المقياس {V = ٠,٤ } تمثل القيمة الاعلى للتوافق في مقياس "Yates" مقارنة بمقياس الاقتران {Q= ٠,٣ } والمقياس {Y = ٠,٢ } , ان النتائج الاخيرة تعكس مستوى دلالة احصائية في مقياس التوافق والاقتران على اتجاهات الفقر الاجمالي وفقر الاطفال , والاخير يعكس ان اغلب الاسر الفقيرة تدار من قبل المرأة وخاصة ربات البيوت بسبب فقدان المعيل من الرجال او بسبب الانفصال او النزوح او اسباب اخرى .

جدول -٢-

نسبة عمالة الاطفال ومعدل بطالة الشباب حسب المحافظات لعام ٢٠٠٦

	بغداد	كركوك	البصرة
عمالة الاطفال (6-14)	2,9	13,0	1.7
بطالة الشباب (15-24)	26,4	16,8	29.6

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء . 2014

وبتطبيق المقياس السابق نحصل على النتائج الموضحة في الجدول ادناه :

جدول - ٣-

نتائج مقياس "**Yates** " لعمالة الاطفال وبطالة الشباب بين المحافظات لعام ٢٠٠٦

	بغداد – كركوك	بغداد – البصرة	بصرة – كركوك
Q	0.8	0.3	0.9
Y	0.9	0,6	0,9
V	0.4	0.1	0.5

اعد الجدول من قبلنا

نلاحظ من النتائج , بالنسبة بين محافظتي بغداد – كركوك عند اخذ القيمة المطلقة يعد مقياسyule (yule =٠,٩)) اعلى قيمة مما يدل على شدة التوافق , بين عمالة الاطفال وبطالة الشباب , في تلك المحافظتين . اما في محافظتي بغداد و البصرة كان مقياس YULE ,هوا الاقوى ايضاً واعطى مستوى دلالة معنوية بقوة (٠,٦) . وكذلك عند اخذ القيمة المطلقة لكل من مقياس"Y " بين محافظتي البصرة – كركوك يعد مقياس كابا (v) اعلى قيمة مطلقة والبالغة (٠,٩) . كذلك الحال بين بغداد و كركوك اعطى القيمة نفسها .

جدول -٤-

معدلات البطالة بعمر ١٥ فأكثر حسب المحافظات لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨

البصرة	بغداد	كركوك

2006	50.30	48.75	45.49
2008	43.16	51.91	41.70

المصدر اليونسيف العراق مصدر سابق نفسة .

جدول -٥-

نتائج قياس معدلات البطالة بين المحافظات **2006-2008**

	بغداد – كركوك	بغداد – البصرة	البصرة – كركوك
Q	0.1	0.4	0.03
Y	0.3	0.6	0,2
V	0.05	0.2	0.02

اعد الجدول من قبلنا

ويظهر في الجدول ان مقياس التوافق Y) (بين بغداد – بصرة الأقوى اذا بلغت قيمته (٠,٦) مقارنة ببقية المحافظات .أما الجدول التالي فيوضح معدلات النشاط الاقتصادي المتبع (ريف – حضر) بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظة والبيئة لعام ٢٠٠٨:

جدول -٦-

معدل النشاط الاقتصادي بعمر ١٥ فأكثر لعام ٢٠٠٨

	كركوك	بغداد	البصرة
ذكور	77.16	78.11	72.73
أناث	13.51	24.33	10.17

المصدر يونسيف العراق مصدر سابق .

جدول -٧-

نتائج معدلات النشاط الاقتصادي بعمر ١٥ فأكثر حسب المحافظة لعام ٢٠٠٦

	بغداد – كركوك	بغداد – البصرة	البصرة – كركوك
Q	0.3	0.4	0.1
Y	0.5	0.6	0.3
V	0.1	0.15	0.04

اعداد الجدول من قبلنا

اذا اخذنا القيمة الافضل كقيم مطلقة يظهر ان القيمة لمقياس Y= ٠,٦ هي الاقوى و الافضل مقارنة بجميع مقاييس التوافق والاقتران . وعند بغداد والبصرة وكذلك مقياس Yule نقسه Y= ٠,٥ بين بغداد وكركوك .

جدول -٨-

معدلات الفقر حسب المحافظات لعامي ٢٠٠٧-٢٠١٢

	بغداد	كركوك	البصرة
2007	14.4	11.3	34.3
2012	14.9	12.0	18.3

المصدر يونسيف العراق ,مصدر سابق

جدول -٩-

حسب نتائج مقياس **yatu** لمعدلات الفقر حسب المحافظات لعامي ٢٠٠٧,٢٠١٢

	بغداد - كركوك	بصرة - بغداد	كركوك – بصرة
Q	0.01	0.3	0.3
Y	0.1	0.6	0.6
V	0.01	0.2	0.2

اعد الجدول من قبلنا

يظهر من الجدول ان قيمة مقياس yule والبالغة (٠,٦) بين محافظتي البصرة – بغداد , ومحافظتي كركوك – البصرة اعطت اعلى قيمة توافق بمعدلات الفقر عامي ٢٠٠٧, ٢٠١٢ وهذا ان محافظة البصرة الاكثر المعدلات فقراً خلال العاميين المذكورين عند مقارنتها مع محافظة بغداد وكركوك .

لم تكن اجراءات التخفيف من الفقر موحدة في جميع المحافظات , وان كانت جميع المحافظات تعاني من الفقر والبطالة وعمالة الاطفال والهدر والتسرب من المدارس , وبشكل عام ظل فقر الاطفال مستقراً , مع قدر كبير من التباين بين المحافظات , ولكلا الجنسين الذكور والاناث , وان اعداد الذين يعانون من الفقر أخذ بالارتفاع وعلى نحو غير متناسب .

٤. الجانب القانوني :

بدءاً أن "العدالة" هي اساس بناء وتطور المجتمعات الانسانية و التنشئة الصحيحة السليمة , وبالإمكان ادراك السياسات العادلة بمجرد طرحها او التفكير فيها , ولا اكثر فاعلية في تقييم السياسات والاعمال والقرارات العادلة , من المنطق الاقتصادي انه الاختبار الاول للسياسات والقرارات العادلة , والتي تظهر ادق تفاصيلها بوضوح في النماذج الاقتصادية , والخطط المنهجية المبنية على مفهوم العدالة .

فالتسول ظاهرة سلبية نتيجة للفقر والبطالة , وتزداد سوءاً عندما يعمل المتسول لحساب اشخاص اخرين , مع العلم ان هناك شبكات منظمة من المتسولين ذات ترابط واضح تقوم بتوزيع المتسولين على اماكن معينة , فضلاً عن عصابات للأتجار بالبشر والمخدرات والمتاجرة بهما .

ولا بد من معالجة اسباب التسول والمشاكل الصحية واستغلال العائلة للأطفال والمسنين في التسول وقد "عاقب المشرع العراقي على جريمة التسول بأعتبارها من الجرائم الاجتماعية في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل , اذ نصت المادة ١\٣٩٠ بان يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر كل شخص اتم الثامنة عشرة من عمره , وكان له مورد مشروع يتعيش منه او كان يستطيع بعملة الحصول على هذا المورد وجد متسولا في الطريق العام او في المحلات العامة , او دخل دون اذن منزلا او محلا ملحقا لغرض التسول واذا تصنع , المتسول الاصابة بجرح او عاهة او الح بالاستجداء "

اما بالنسبة للمتسول الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره , فقد نصت الفقرة الثانية من المادة نفسها على" اذا كان مرتكب هذه الافعال لم يتم الثامنة عشرة من عمره تطبق بشأنه احكام مسؤولية الاحداث , في حالة ارتكاب مخالفة , ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على المتسول بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة , ان تأمر بإيداعه مدة لا تزيد عن سنة , داراً للتشغيل اذا كان قادراً على العمل , او بإيداعه ملجأ او دار للعجزة او مؤسسة خيرية , معترف بها اذا كان عاجزاً عن العمل . ان المشرع العراقي قد تعامل مع هذه الجريمة بصوره انسانية , وكان الهدف من العقوبة وقائي واصلاحي ".[4]

لقد طرأت بعض التغيرات على البيئة الاقتصادية المحيطة بالأفراد , ادت الى حدوث " البطالة " وبنسب عالية في مجتمعنا . اذ اعلن الجهاز المركزي للإحصاء ان نسبة البطالة بين الشباب في العراق بلغت , ٢٢,٦٪ للفئة العمرية (١٥-٢٩) سنة , وان البطالة لدى الذكور لهذه الفئة بلغت ١٨,١٪ في حين بلغت البطالة لدى الاناث نسبة ٥٦,٣٪ في حين اعلن صندوق النقد الدولي في ايار ٢٠١٨ , ان معدل بطالة الشباب في العراق تبلغ اكثر من ٤٠٪ , وعلى الارجح ان الافراد العاطلين الذين , مر عليهم وقت اطول دون عمل هم الاكثر تواجداً من فئة الخريجين , وحملة شهادات البكالوريوس , فضلا عن بعض من حاملي الشهادات العليا .

ويظهر الفقر الاجتماعي خاصة في الاسر التي تدار من قبل المرأة , وخاصة ربات البيوت , بسبب نقص عدد الرجال الذين يتولون امور ادارة الاسرة بسبب (الظروف السياسية و الوفاة و الانفصال او البطالة) , تلك الحالات بحجمها تزيد ماديا في الفقر الاقتصادي . وتسرب الاطفال من المدارس للعمل او التسول على الرغم من ان التعليم الابتدائي مجاني لكن تترتب عليه متطلبات عديدة , تمثل تحديا لبعض الاسر الفقيرة بسبب الدخل المحدود , لذا فالكثير من الاطفال يفضل ترك الدراسة والعمل لتوليد دخل اضافي للإسرة .

ولغرض تمكين الاسر الفقيرة وخاصة المرأة والطفل والحدث لا بد من تطبيق المنطق الاقتصادي , والقانوني , على مجموعة من السلوكيات وطرح البدائل التي تتعلق بمدى امكانية تطبيق تلك المبادئ الاقتصادية والقانونية منها :

١- لابد من اعادة النظر في احكام المادتين ٣٩٠ -٣٩١ قانون العقوبات العراقي , من جهة وتفعيل القوانين النافذة و الانظمة والتعليمات الخاصة بالضمان الاجتماعي , كونها قاصرة عن تامين حاجات الافراد الفعلية.

٢- مواكبة التشريعات العراقية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خاصه شبكة الحماية الاجتماعية , اذ لا تعتمد على وجود غطاء قانوني لها , بل تستد فقط على تعليمات .

٣- انشاء شبكة من المراكز الحرفية , لاستقطاب الالاف من الاعداد الكبيرة التي بلا معيل من الاحداث, والنساء , لإعداد قاعدة من القوى التقنية العاملة , تموله الحكومة لبناء قوة عمل عالية التأهيل .
٤- ان زيادة وتيرة البطالة والتسول سيؤدي الى زيادة الجريمة في المجتمع , ومظاهر الفساد الاخلاقي بين الاطفال والفتيات وتعاطي المسكرات والمخدرات بسبب غياب القانون .
٥- ضرورة سن قوانيين لتمكين الأسرة على وجه الخصوص المرأة والطفل والحدث في محاولة لصنع اداء عمل منتج تكون نتائجه مثمرة للفقراء والاقتصاد الوطني , مع تعزيز القوانين الصارمة ضد اولياء الامور او الشبكات المنظمة التي تقوم باستغلال النساء والاطفال والعجزة عن طريق كسب المال بطريقة غير مشروعة .
٦- الاستثمار ثم الاستثمار في مشروعات تجارية صغيرة او متوسطة الحجم او في المشروعات الزراعية لخلق فرص عمل جديدة , ومنح القروض الميسرة للأفراد العاطلين عن العمل , وهذه ما تستطيع الحكومة الوصول اليه , والقيام بذلك في احسن الاحوال .
٥- التنمية المستدامة :

"ان احدى مؤشرات التنمية المستدامة القضاء على الفقر بجميع اشكاله, وفي كل مكان بحلول الاعوام (٢٠٣٠) . وتخفيض نسبة الرجال والنساء والاطفال في جميع الاعمار الذين يعانون من الفقر بجميع ابعاده بمقدار النصف على الاقل , وبحلول عام ٢٠٣٠ , وتنفيذ نظم واجراءات وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية ووضع حدود دنيا لها وضرورة تمتع جميع الرجال والنساء ولا سيما الفقراء و الضعفاء منهم بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية , كذلك حصولهم على الخدمات الاساسية , وعلى حق امتلاك الاراضي والتصرف فيها , وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الاخرى , بالميراث , وبالحصول على الموارد الطبيعية و التكنلوجيا "[5].

تختلف الدول في الترتيبات الخاصة بالموازنة خاصة عندما تكون بصدد زيادة الايرادات والنفقات , ولا شك أن للحكومات دور في توفير السلع العامة , لذا تستخدم معظم الدول الضرائب والانفاق الحكومي لأعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات .

ولقد ضاعفت الدولة نفقاتها بأضعاف مستواها سابقا , في العقدين الاخيريين, وقد حصلت تغيرات واضحة في البنية الاقتصادية , الا انه لازالت تداعياتها ضعيفة , في احداث تغييرات كبيرة في مستوى الفقر , وقد تبدو هذه المشكلة صعبة , ان لم تكن معضلة , ولتبسيط المشكلة هنالك حلول وبدائل انية و اخرى ستراتيجية في استعادة النمو الاقتصادي وتقليل نسبة البطالة .

نعلم جيداً , ان هنالك العديد من السياسات الاقتصادية التي بالامكان تحقيق من خلالها نتائج فعالة, فللحكومة الدور الملحوظ في تنظيم الانشطة الاقتصادية , ووضع السياسات التي تدعم النمو الاقتصادي بالتنمية المستدامة منها :

١- جذب الاستثمارات المحلية والعربية وخاصة من دول الخليج , للاستثمار في المشروعات الصغيرة , والمتوسطة ,اذ ان الاستثمارات السلسة هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي ووسيلة تساعد على تمكين الاسر الفقيرة وخاصة المرأة ,مما يساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.
٢- صياغة سياسات عملية تخص الاستهلاك , وقرارات الاستثمار, ونتاج الانشطة الزراعية والصناعية والتجارية , والايدي العاملة, ومبيعات الاصول الامر الذي يمكن من وضع خطط استراتيجية مستقبلية , على نحو دقيق للغاية .
٣- بمجرد تحديد المستوى العام للأنفاق يصبح امام المسؤولين الماليين ثلاث وسائل لتمويل الانفاق منها , فرض الضرائب, او الاقتراض , وسداد ما يترتب عليه من فوائد في الوقت سداده , او الاقتراض و التسديد الى اجل غير محدود , في حين ان احدى الحقائق الاقتصادية تؤكد ان تكاليف ومنافع الدين تتشابه , تماما الامر الذي يستدعي الاهتمام بمجالات الانفاق الصحيحة , بدلا من الاهتمام بوسائل تمويل هذا الانفاق .
٤- بإمكان الحكومات ان تجعل فوائد الودائع في البنوك مصدر لسداد القروض والديون , وخاصة في اوقات التضخم , الذي بالحقيقة يخفض القيمة الفعلية من الدين الحكومي بمقدار نسبة التضخم .
٥- على الدولة ان تزيد الاستثمار في المشروعات العامة , والبنى التحتية , عندما تزداد الاستثمارات , خاصة في المشروعات العامة , سيزداد اجمالي الناتج المحلي تلقائيا , ويخفض بدورة مستوى البطالة ويبدا النمو الاقتصادي .
٦- تخفيض الضرائب المباشرة عن الضرائب غير المباشرة, لان عائدات الضرائب" لا تعد منفعتها خالصة ولا يعد انخفاضها تكلفة خالصة" ويجب ان لا تكون مكلفة نسبيا , وهل هي مجزية للإيراد وان تكون اقتصادية .

اخيراً تعد التنمية عملية مركبة فهي محصلة لتفاعل العناصر المرتبطة بحركة المجتمع . والتي تحدث تغيرات هيكلية في التنمية الاقتصادية والانسانية . وقد توسع مفهومها من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي, ليصبح جزء من العملية المستمرة والمستدامة .

وعليه فالتنمية المستدامة تتكيف مع فكرة ان الناس يشكلون راس مال البشري , ووضعهم في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفها و موضوعها , مع اختيار العمل الذي يستثمرون راس مال هذا , بحيث يعود بفوائد عاجلة ودخول مجزيه وهذا يعني نموهم المستمر مع التمتع بحقوق الانسان , واحترام الذات , باكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية , للتمتع بمستوى عيش مناسب مستدام اقتصادياً واجتماعياً .

٦. الاستنتاجات و التوصيات

اولاً : الاستنتاجات:

١- اظهرت مقاييس YATES" "ان هناك توافق للفقر بين جميع المحافظات عموماً وان كان هنالك بعض التباينات بين البعض من تلك المحافظات المختارة , علما تم اختيار محافظتين غنيتين بالنفط كا البصرة وكركوك مع العاصمة بغداد .

٢- بالنسبة لاتجاهات الفقر في العراق لعام ٢٠٠٧ ,٢٠١٢ ان قياس (v) قد حصل على اعلى قيمة مطلقة و البالغة (٠,٤) وبذلك يعد افضلهم في تمثيل اتجاه التوافق ثم جاء مقياس الاقتران Q بالقيمة (٠,٣) وبعدها جاء المقياس (Y Yule) والبالغة قيمتة تقريباً (٠,٢) , كما ان معدلات الفقر حسب المحافظات بقيت محافظة البصرة الاكثر توافقا للفقر لكل من عام ٢٠٠٧,٢٠١٢ .

٣- اما عن عمالة الاطفال فاظهر مقياس YULE بين بغداد بصرة القيمة (٠,٦) , ممثلاً لأعلى قيمة توافق , بين كافة المحافظات , مقارنة بالمقيسين الاخريين .

٤- ان تقليل الانفاق والاستثمارات في المشاريع العامة , او الخاصة تؤدي الى تدهور الاقتصاد بصورة مباشرة اذ يستطيع الانفاق الحكومي ان يحفز الانتاج الكلي و التوظيف , مع توفير الاعتمادات المالية من خلال جذب الاستثمارات وعدم هدر الاموال في المشاريع غير المنتجة .

٥- لاشك ان المنطق الاقتصادي وعلم الاقتصاد "لا يقبل الا بأعلى المعايير الاقتصادية " ويعد مستوى الضرائب ونفقات الحكومة من الاساسيات الاقتصادية , فضلا عن الحوافز وتتطلب جميعها دوراً تنظيميا فعالا للحكومة .

٦- اظهرت جميع الجداول ان هناك معدلات ونسب عاليه للبطالة والفقر وعمالة الاطفال الذي هوا انعكاس لإدارة الاسر من قبل المرأة وخاصة ربات البيوت , ومن المحتم ان تميل تلك المعدلات الناتجة الى الارتفاع والتي يرجع اغلبها الى سوء الادارة والفساد الاداري في جميع مؤسسات الاقتصاد الوطني , والازمات الاقتصادية وظروف الحرب والنزوح .

ثانياً : التوصيات:

١- من الواضح ان من المكونات المهمة في نجاح اي نظام اقتصادي على المدى الطويل هي وجود مستوى ملائم من الاستثمارات التي ينتج عنها معدل مجزي من العوائد .

٢- بالتأكيد ان الاقتراض والضرائب المرتفعة تشكل عباً تتحملها الاجيال الحالية والقادمة , كذلك المضاربات غير المحسوبة الى جانب الاقتراض جميعها تشكل اثار ضارة على التنمية المستدامة للدول النامية , لذا لابد من ترجيح القرارات المنطبقة والرشيدة فيما يتعلق بالشؤون المالية .

٣- الواقع ان اي نظام اقتصادي يعتمد على اسواق تنافسية واسعار السوق لضمان النتائج الفعالة اذ ان النشاط الاقتصادي لا يعتمد على عملية الانتاج وحسب .

٤- زيادة معاشات الضمان الاجتماعي في الموازنة خاصه لكبار السن والمقعدين لحمايتهم من العوز وعدم فقدهم تكاليف الرعاية الصحية, والدخل الشخصي بسبب التسول , ومن المحتمل ابتزازهم من قبل منظمات التسول ووكلائها لمنفعتهم الخاصة , وبالتأكيد منفعة شخص هي خسارة لشخص اخر .

٥- وضع برامج تدريبة اقتصادية واجتماعية لمعالجة الفقر واحداث تغييرات فعلية في دخول الاسر الفقيرة وتحسين حالتهم الصحية والتعليمية مع وضع قاعدة بيانات لجرد اعداد الاسر المعوزة, التي تشملها البرامج المرنه لاحداث تغييرات حتي لو صغيرة لكن يكون تأثيرها ايجابي .

٦- سن القوانين والاجراءات القانونية والاقتصادية لتمكين الفقراء وخاصة, المرأة والطفل والحدث في اعمال منتجة و النتيجة ستكون مثمرة للفقراء والاقتصاد الوطني معاً.

المصادر و المراجع :

١- ديفيد سمث , "دعوة غداء " الطبعة الاولى, "القاهرة , كلمات عربية للترجمة والنشر, ٢٠٠٨ ".p,. ٢١٢
٢- المصدر السابق نفسه , p.٢١٢
٣- الجهاز المركزي للأحصاء , المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٤ , موقع على شبكة الانترنيت .
٤- موقع على شبكة الانترنيت .
٥- اعمال اللجنة الاحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ , موقع على شبكة الانترنيت .

٦- ابراهيم ، محمد محمد.ادارة الجودة من المنظور الاداري: مدخل اداري متكامل ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١١
٧- محمد الحسين المصطوف ،علاقة التنمية البشرية بمفاهيم الفقر:- الاستغلال –الامن البشري- العمل والتشغيل، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية ، المركز الديموغرافي بالقاهرة ، ٢٠١٤
8-prp.,Benjamin Higgins ,'Economic Developmenl' ;principles problems, and policies,' (USA,W.W. Nortonfco. {n ,1960) p-221
9-Paul Samuelson & William Nordau's , Economic , fourteenth ed.Mc Grew – hill , New York , 1994 , p.390